**النظام النقدي .... بين الفكر البشري وشريعة الخالق**

**كانت النقود سلعة لها قيمة حقيقية يحددها العرض والطلب على المادة التي تصك منها أو تغطى بها ، أما النقود الحالية فطبيعتها مختلفة ، فباستثناء ذلك الجزء اليسير من النقد المصدر فإن معظم النقود هى ودائع مصرفية . ويؤكد الاقتصاديون المعاصرون على اختلاف طبيعة النقود الحالية ، فمن الناحية النظرية يعرفون النقود بأنها أى شيء يستعمل على نطاق واسع كوسيط للتبادل ويجمعون على أن النقود ليست ثروة وأنه ليس لها قيمة لذاتها ، ولكن التطبيق العملي لم يترجم التعريف أو الإجماع النظري ، إذ بالرغم من التغير فى طبيعة النقود ، ما زال الاقتصاديون ينظرون إلى النقود الحالية على أنها سلعة ذات قيمة تخضع لعوامل الطلب والعرض فى السوق .**

**دور النقود فى الاقتصاد باعتبارها سلعة ذات قيمة**

**يترتب على استمرار النظر إلى النقود على أنها سلعة ذات قيمة تخضع لعوامل الطلب والعرض فى السوق اتساع دور النقود فى الاقتصاد خارج نطاق وظيفتها الأصلية كوسيط للتبادل إضافة إلى فقدانها الصفات اللازمة لقيامها بوظيفتها التى ابتدعت من أجلها ؛**

**أولاً : اتساع دور النقود فى الاقتصاد خارج نطاق وظيفتها الأصلية كوسيط للتبادل**

**استغل النظام النقدي العالمي الفكر الاقتصادي القائم على اعتبار النقود سلعة ليفرض قيوداً تحد من مقدرة الدول على إصدار النقود . فبالنظر إلى النقود على أنها سلعة ، فإن إصدارها من قبل الدولة يمثل عملية شراء سلعة مقابل دفع ثمنها عاجلاً ، أو مقابل دفع ثمنها آجلاً .**

* **يقتضي دفع الثمن عاجلاً وجوب توفير غطاء من ذهب أو معادن نفيسة أخرى أو عملات أجنبية .**
* **يقتضى دفع الثمن آجلاً مقابلة إصدار النقود بدين عام .**

**فرض القيود على إصدار العملة ، يضع الدولة أمام خيارات محددة لتوفير النقود اللازمة للتبادل فى النشاط الإنتاجي ؛**

* **الاقتراض عن طريق إصدار سندات خزينة أو بالاقتراض المباشر من صندوق النقد الدولى أو من المؤسسات المالية العملاقة ، فيزيد الدين العام مضافاً إليه فوائد الاقتراض أو ما يعرف بكلفة خدمة الدين العام .**
* **استقطاب الأموال الأجنبية عن طريق تنشيط الأسواق المالية القائمة على الإقراض لجني فوائد الائتمان وعلى المضاربات للإسترباح من عوائد ارتفاع أسعار الأصول ، فتزيد الودائع المصرفية ويزيد معه الائتمان المصرفي لتمويل أنشطة إنتاجية ومالية .**
* **استقطاب المدخرات الأجنبية للإستثمار فى مشاريع إنتاجية أو من خلال ما يعرف بسياسة الخصخصة .**
* **استجداء المنح والهبات من الدول الغنية .**

**وإذا لم تتمكن الدولة من توفير النقود اللازمة للتبادل فإنه يتعين عليها تطبيق سياسات تقشفية لضغط الإنفاق .**

**يترتب على تقييد مقدرة الدولة على توفير النقود اللازمة للتبادل اتساع دور النقود فى الاقتصاد خارج نطاق وظيفتها الأصلية كوسيط للتبادل بهدف السيطرة على اقتصاديات الدول ونهب ثروات الشعوب ؛**

1. **الحد من مقدرة الدولة على تحقيق معدل النمو الاقتصادي المنشود (التحكم فى كمية الناتج القومي)**

* **أصبح استغلال الموارد المتاحة لتحقيق النمو الإقتصادي المنشود مرهوناً بتوفير النقود بسبب تلازم الإنتاج مع التبادل .**
* **توفير غطاء للعملة ، من معادن ثمينة أو عملات أجنبية ، ينطوى على تخزين موارد الغطاء بدلاٍ من استغلالها فى أنشطة إنتاجية .**

1. **الحد من مقدرة الدولة على تحقيق النمو الاقتصادي الأمثل (التحكم فى نوعية الناتج القومي)**

* **توجيه الاستثمارات والسياسات الاقتصادية وفق شروط القروض أو الهبات التى تمنحها الدول الغنية ومؤسسات المال العملاقة .**
* **توجيه الاستثمارات وسياسات الاستثمار لخدمة مصالح المستثمرين الأجانب .**

1. **الحد من فعالية السياسات النقدية والحكومية لحل المشاكل الاقتصادية (إفشال السياسات الاقتصادية)**

* **السياسات الهادفة إلى زيادة كمية النقود أو التوسع الإئتمانى قد تحقق تحولاً عن التوظيف المالي وزيادة فى الناتج القومى ولكن يكون ذلك على حساب ارتفاع معدل التضخم وما يتبعه من آثار هدامة .**
* **السياسات الهادفة إلى تخفيض كمية النقود أو الانكماش الإئتمانى قد تحقق تخفيضاً لمعدل التضخم ولكن يكون ذلك على حساب التوجه نحو التوظيف المالي وإنخفاض الناتج القومى وما يتبعه من ركود إقتصادي .**
* **السياسات التقشفية تتسبب فى الكساد الاقتصادي وترفع معدل البطالة .**
* **محاولات تحقيق التوازن من خلال المفاضلة بين الآثار السلبية والنتائج الإيجابية للسياسات المتبعة لا تُمكن الدولة من تجنب عدم الاستقرار الاقتصادي . قد لا يستجيب السوق لما تتوقعه السلطة النقدية . وقد يرتفع معدل التضخم بشكل كبير يهدد الاقتصاد بكامله مثال ذلك أن شهد الاقتصاد السوفيتى فترة من التضخم المتفاقم من عام 1921 إلى عام 1924 . ونظرة تاريخية سريعة توضح فشل ادوات التحكم فى كمية النقود فى تجنب الأزمات المالية المتلاحقة ، فأزمة وول ستريت فى** 1929 **، وأزمة الرهونات الأمريكية عام** 2008 **، وأزمة دول آسيا عام** 1997 **، وأزمة روسيا فى** 1998 **، وكذلك أزمة ديون دول أمريكا اللاتينية جميعها نتاج زيادة كمية النقود الائتمانية . إن تلاحق الأزمات المالية فى العقود الأخيرة وما يشهده العالم من عدم إستقرار إقتصادي وانتشار المظاهرات والثروات الشعبية تعبيراً عن معاناة الشعوب ، إنما يؤكد فشل السياسات النقدية والحكومية فى تجنب الآثار الهدامة لنظام النقدي العالمي القائم .**

1. **الحد من فعالية سياسات إعادة توزيع الثروة والدخول (إفتعال التضخم)**

* **ارتفاع الأسعار بسبب فرض الضرائب لتسديد الدين العام الناتج عن إصدار النقود الورقية أو الاقتراض .**
* **ارتفاع الأسعار بسبب فرض الضرائب لتسديد فوائد الدين العام فى حالة الاقتراض .**
* **ارتفاع الأسعار بسبب انخفاض قيمة العملة نتيجة زيادة الدين العام بالنسبة للناتج القومي .**
* **ارتفاع الأسعار بسبب انخفاض قيمة العملة نتيجة تضاعف كمية النقود لتلبية متطلبات التبادل اللازمة للنشاط المالي الذى يعتبره الاقتصاديون جزءاً من النشاط الاقتصادي .**
* **ارتفاع الأسعار بسبب المضاربات فى أسواق السلع لأنها تعبر عن تفاعل وهمي للطلب والعرض على عقود الشراء والبيع وليس على الأصول موضوع التداول ، فالمضاربة فى سوق العقارات كانت سبباً رئسياً فى أزمة الرهونات العقارية الأمريكية عام** 2008 **، وارتفاع أسعار الذهب حالياً والنفط سابقاً هو نتاج المضاربات .**
* **ارتفاع الأسعار بسبب فوائد الإقراض التى تضاف إلى تكاليف الإنتاج . فى تصنيفهم لعوامل الإنتاج يصنف الاقتصاديون النقود ضمن رأس المال يستحق الانتفاع باستعمالها عائداً إضافة إلى ربح المنشأة .**

1. **التحكم فى توزيع الثروة على المستوى العالمي**

* **تمكين أثرياء العالم من أفراد ومؤسسات من جني فوائد الإقراض وأرباح المضاربات ، و ومع العولمة والتقدم التقني لربط الأسواق المالية ببعضها تزيد مقدرة الأثرياء فى سرقة ثروات الشعوب . تشير الدراسة التى أعدها المعهد الدولى لأبحاث التنمية الاقتصادية بجامعة الأمم المتحدة إلى أن 1% من البالغين يملكون وحدهم فى عام 2000 ما نسبته 40% من مجموع الأصول فى العالم ، وأن 10% من البالغين يملكون 85% من إجمالى الأصول فى العالم ، وبالمقابل فإن نصف سكان العالم من البالغين الأكثر فقراً يمتلكون 1% من ثروة العالم .**

1. **تمكين القطاع المصرفى من الإثراء بتفعيل ما يعرف بعملية خلق النقود كميزة تنفرد بها البنوك وتجعل منها أكثر القطاعات الاقتصادية ثراءاً . معظم النقود المتداولة فى العالم هى نقود بديلة وليست مصدرة .**
2. **التحكم فى توزيع الثروة على المستوى القومي**

* **يختلف أثر التضخم باختلاف طبقات المجتمع ، فبينما ينخفض مستوى معيشة ذوى الدخول المتوسطة وأولئك الذين يتقاضون دخولاً ثابتة ويزداد الفقراء فقراً ، يجنى الأثرياء أرباح ارتفاع قيمة ممتلكاتهم من الأصول وتتضاعف أرباح أصحاب العمل . ومع تنامى الفساد المالي تتسع الفجوة بين الأثرياء والفقراء .**

**ثانياً : فقدان النقود الصفات اللازمة لقيامها بوظيفتها التى ابتدعت من أجلها**

**حيث ينظر الاقتصاديون للنقود الحالية على أنها سلعة ، فهي ذات قيمة متغيرة تخضع لعوامل الطلب والعرض ، يطلبها الناس لتملكها لذاتها باعتبارها ثروة أو لاستبدالها بمنتجات ، وتتحكم السلطة النقدية والبنوك ، بوصفهم مصدروها ، فى كمية المعروض منها . ويترتب على ذلك فقدان النقود للصفات التى تؤهلها القيام بوظيفتها كوسيط للتبادل عليه قياس قيمة المتبادل به وثم حفظ القيمة لحين إعادة استعمالها فى التبادل من قبل حاملها .**

1. **فقدت النقود حياديتها كمقياس للقيمة**

**بوصفها سلعة ، فإن عملية التبادل تمثل عملية بيع للنقود . الإقراض بيع آجل للنقود . استعمال النقود كأداة لتفعيل التضخم هو بيع للنقود بدون مقابل وينطوى على سرقة أموال عامة المستهلكين لصالح المستفيدين من التضخم . بيع النقود مقابل منتج تتضمن عملية تقييم تلعب فيها النقود دور مقياس للقيمة .**

**ولكن النقود لا تعبر عن سعر المنتج موضوع التقييم ، لأن تقييم سعر المنتج يتأثر بخليط من تأثير عوامل السوق على كلٍ من المنتج والنقود وغطاء العملة ، وحيث تتقلب قيمة العملة فإن سعر المنتج يتحدد بوحدات من العملة بحسب قيمتها فى وقت بيع المنتج .**

**لكي تعبر النقود عن سعر المنتج موضوع القياس ، فإنه يجب أن تخضع لمواصفات وحدات القياس التى تتطلب أن يكون المقياس ثابتاً يمكن من تقييم ومقارنة القيم بوحدات معيارية حيادية عامة لا تتغير قيمتها . كما لا يمكن قبول أن يكون قياس طريق 10 كيلومتر فى وقت ما ثم يكون قياسه 11 كيلومتر فى وقت آخر ما لم يكون قد تم زيادة طول الطريق ، وبالمثل لا يمكن قبول أن يكون سعر طن الأسمنت 40$ ثم يُقيم سعره نفسه بمبلغ 45$ ما لم يرتفع سعره فى السوق بالتفاعل الحر بين الطلب والعرض .**

1. **فقدت النقود أمانتها كمخزن للقيمة**

**بسبب استمرار تقلب سعر وحدة العملة ، أصبح للنقود قيمة مستقبلية تختلف عن قيمتها الحالية . بينما يحصل حامل النقد على عدد من وحدات العملة بحسب قيمتها عند بيعه المنتج ، فإنه يمكنه مستقبلاً استبدال نفس العدد من وحدات العملة للحصول على منتج مقيم بحسب قيمة العملة وقت شراء المنتج . ويترتب على ذلك أنه ؛**

* **لا تتمكن النقود من حماية حق حاملها فى الحصول على منتجات بقيمة تعادل قيمتها التى كان يمكنه الحصول عليها عند استلامه للنقود .**
* **لا تتمكن النقود من حماية حق المقرض فى استرداد أصل القرض بقيمة تعادل قيمته بتاريخ الإقراض .**

**مع تفاقم معاناة الشعوب ، أصبح من الضروري تكثيف الجهود لتقديم نظام نقدي بديل يعكس العدالة الاقتصادية ويحقق مصالح جميع أفراد المجتمعات . إذا كان الفكر العلماني القائم على فصل الدنيا عن الدين قد استقطب الكثيرين بسبب عدم وضوح مفاهيم المناهج الخاصة بتنظيم الشؤون الحياتية المعاصرة فى الشرائع السماوية وبسبب تصرفات المتشددين بغير حق ، فإن الإحجام عن التعرف على أحكام الحياة فى الشرائع السماوية يمثل قصوراً فى حق المعرفة لدى المفكرين ، ويضفى حكماً على الأديان دون معرفة مسبقة لما تقدمه من أجل سعادة البشرية فى الحياة الدنيا . وليس من طريق أفضل من اللجوء إلى خالق البشر لنهتدى إلى الطريق القويم فى معالجة شؤون حياتنا " ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين" (البقرة 2: 2) *.***

**أحكام الإسلام الخاصة بدور النقود فى الاقتصاد**

**في محاولاتها لتقديم نظام إقتصادي إسلامي ، عملت بعض الدول الإسلامية على تجنب التعامل بالفائدة ، لكنها جرت على تقليد أدوات الاقتصاد التقليدي بدلاً من تقديم نظام نقدي يستند إلى أحكام الإسلام ، فأخذت بأدوات السياسات النقدية التقليدية ، إذ استبدلت السلطة النقدية معدل الفائدة وسندات الخزينة بمعدل الربح وصكوك المشاركة ، فاستمر إحتفاظ النقود بدورها التضخمي المعاصر واستمر تحكم النقود في الإنتاج واستمر تحكم الدولة في كمية النقود من خلال إحداث تغير في معدلات الربح وحجم صكوك المشاركة .**

**خلافاً للنقود السلعية ، فإن النقود الحالية مجرد وسيلة ابتدعها الناس لتسهيل عمليات تبادل المنتجات . فلا يجوز لبدعة بشرية أن تعمل بما يتعارض مع الضوابط التى بينتها آيات القرآن الكريم .**

1. **تحريم استعمال النقود كأداة تحكم فى النمو الاقتصادي**

**كرم الخالق البشر بأن جعلهم خليفته فى الأرض فمكنهم من استغلال الموارد ، ولم يشرع للنقود ، التى ابتدعها البشر ، أن تكون قيداً على استخلافهم ، فلا يجوز للبشر تقييد ما أحل الله بخلاف ما فرضه من ضوابط لاستغلال الموارد *"واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم فى الارض تتخذون من سهولها قصوراً وتنحتون الجبال بيوتاً" (الأعراف 7 : 74)* .**

1. **تحريم استعمال النقود كأداة للتضحم**

* **تحريم التدخل فى نظام التسعير الطبيعى**

**يتسبب التضخم فى ارتفاع الأسعار . فرض الخالق نظام السوق لتسعير المنتجات بنتيجة تفاعل حر بين العرض والطلب فلا يجوز للبشر التدخل فى مجريات السوق *"ولا تفسدوا في الارض بعد إصلاحها" (الأعراف 7 : 56) .***

* **التضخم هو أكل مال بالباطل يمكن فئة معينة من الأفراد والمؤسسات من زيادة دخولهم عن طريق جني مكاسب خاصة على حساب خسارة المستهلكيبن *"ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل " (البقرة 2 :188).***
* **يترتب علىالتضخم تركز الثروة *"كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم" (الحشر 59 : 7) .***

1. **تحريم أن تجنى النقود ربحاً لذاتها**

* **تحريم الربا (الفائدة أو عائد الاقتراض) *"وأحل الله البيع وحرم الربا" (البقرة 2 : 275) .***

1. **تحريم غطاء العملة**

* **تحريم إكتناز الذهب والفضة بصفة غطاء للعملة *"والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم" (التوبة 9 : 34) .***
* **تحريم إكتناز الأموال والعملات الأجنبية بصفة غطاء للعملة *"ويل لكل همزة لمزة ، الذي جمع مالاً وعدده" (الهمزة 104 : 1-2) .***
* **تحريم الدين العام بصفة غطاء للعملة لأنه ينطوى على الزام الناس بدين بدون مقابل . الدين ينشأ مقابل قرض أو بيع آجل . عند إصدار النقود لا يقترض الناس من الدولة ولا يشتروا منتجات بالأجل . *"ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل " (البقرة 2 :188).***

1. **ضوابط قيمة العملة**

* **وجوب ثبات العملة بوصفها مقياس للقيمة لضمان عدالة التقييم *"وزنوا بالقسطاس المستقيم" (الإسراء 17: 35).***
* **تحريم تخفيض قيمة العملة بوصفها حق قانوني مملوك للناس *"ولا تبخسوا الناس أشياءهم" (هود 11 : 85) .***
* **وجوب استقرار قيمة العملة بوصفها مخزن للقيمة لضمان أمانة التخزين . تقتضى أمانة التخزين رد القيمة ذاتها دون زيادة أو نقصان فلا يجوز زيادة أو تخفيض قيمة النقود المستقبلية عن القيمة الحالية وذلك لضمان حق حاملها في استبدالها وقتما يشاء بمنتج أو عمل أو دين بنفس قيمة الموجودات التى تنازل عنها عند امتلاكه العملة *"إن الله يأمركم أن تردوا الأمانات إلى أهلها" (النساء 4: 58 ) .***

1. **ضوابط الصرف**

**يتوجب تبادل العملات بالقبض بسعر يوم الصرف إذ تحرم العقود المستقبلية بحسب شرطي الآنية والتقابض :**

**الآنيـة : *"لا بأس أن تأخذها بسعر يومها" (عن الرسول صلى الله عليه وسلم – رواية ابن عمر)* .**

**التقابض: *"فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد" (عن الرسول صلى الله عليه وسلم ،البخاري ومسلم)*.**

**تقديم النظام النقدي المغلق**

**يتضح مما تقدم أن النظر إلى النقود الحالية على أنها سلعة ذات قيمة هو أحد المغالطات الرئيسية فى الفكر الاقتصادي التى بني عليها النظام النقدي العالمي القائم ، وبالمقابل فإن النظر إلى النقود الحالية على أنها مجرد وسيط لتبادل المنتجات يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية التى فرض الخالق على البشر اتباعها لتحقيق الرخاء والسعادة لهم ، كما ويترجم عملياً تعريف الاقتصادين للنقود بأنها شيء لا قيمة له وبالتالى لا تخضع لعوامل الطلب والعرض .**

**يقتضى النظر إلى النقود على أنها مجرد وسيط لتبادل المنتجات حصر استغلال النقود فى النشاط الإنتاجي ، ويمكن تحقيق ذلك عملياً عن طريق التحول إلى نظام نقدي مغلق يقوم على حصر تداول جميع النقود ، سواء كانت النقود مملوكة للأفراد أو مؤسسات القطاع الخاص أو البنوك أو مؤسسات القطاع العام أو الجهاز الحكومي ، فى البنك المركزي أو السلطة النقدية التابعة للدولة ، عن طريق استبدال النقود الحالية الورقية والمعدنية والودائع المصرفية على اختلاف أنواعها بوحدات حسابية مترجمة إلى قيود محاسبية فى شكل حسابات ودائع جارية غير مقيدة وبدون فوائد لدى السلطة النقدية التى تقوم وحدها من خلال فروعها بتقديم الخدمات المصرفية بالعملة المحلية وكذلك بالعملات الأجنبية . بالمقابل تتحول البنوك القائمة إلى بنوك استثمارية لتمويل أنشطة إنتاجية وينتفى دورها فى خلق النقود .**

**خلافاً للأنظمة النقدية القائمة ، فإنه يترتب على تطبيق النظام النقدي المغلق ما يلى :**

1. **التخلص من الالتزام بالإحتفاظ بغطاء للعملة أو إحتياطي من نقد بعملات أجنبية أو مقابلة الإصدار بدين عام حيث تكون قيمة العملة عند إصدارها صفراً وما القيمة المثبتة على ورقة أو قطعة النقد إلا مجرد بيان بعدد الوحدات النقدية التى تعبر عنها .**

**إن التخلص من غطاء العملة المصدرة له ما يبرره . معظم النقود المتداولة فى العالم هى نقود بديلة وليست مصدرة . فى يناير/ كانون ثانى** 2007 **كان حجم النقد المصدر فى الولايات المتحدة الأمريكية** 750.5 **بليون دولار ، بينما بلغ حجم النقد المصرفي فى عرض النقد (ع**2**)** 6.33 **تريليون دولار . وجود غطاء العملة لا يؤثر على أسعار المنتجات فإذا كان السعر العالمى للنفط** 70 **دولار للبرميل ، فإنه يمثل سعر بيع صادرات النفط من أي بلد بصرف النظر عن قيمة عملتها . كما أن الاحتفاظ بالذهب أو المعادن الثمينة بصفة غطاء عيني يعرض الدولة لمخاطر تقلب أسعار بيع سلع الغطاء ، فإن الاحتفاظ بغطاء نقدي من عملات أجنبية يعرض الدولة لمخاطر تقلب أسعار صرف تلك العملات . فى كتابه الاقتصاد الحديث – مبادىء وسياسات الصادر عام** 1972 **يقول كالفن لانكستر الأستاذ فى جامعة كولومبيا " غطاء العملة هو هراء موروث ناتج عن عدم معرفة طبيعة النقود" .**

**إن التخلص من مقابلة إصدار النقود بدين عام له ما يبرره . إن مفهوم الدين يفرض أنه ينشأ الدين حصراً نتيجة عملية اقتراض أو بيع آجل ، وعند إصدار النقود لا يتملك الناس نقوداً تم شرائها بالأجل كما لم يقترضوا مالاً ، فلا يجوز قانوناً ، أن يترتب عليهم التزاماً . عند استلامهم النقود فى شكل نفقات عامة أو قروض ممنوحة من قبل الدولة ، تتحول النقود الورقية إلى أصول حقيقية أو ديون خاصة .**

**من جهة أخرى فإن النقود (الودائع) التى تصدرها البنوك بفعل عملية خلق النقود تعامل بشكل مختلف عن النقود التى تصدرها السلطة النقدية ، إذ لا تلتزم البنوك عند إصدارها بتوفير غطاء عيني أو غطاء نقدي أو ترتيب دين عام ، وإنما عند استلامها تترجم سجلات البنوك ذلك بقيد محاسبي يزيد التزاماتها بقيمة الودائع بصرف النظر عن ما إذا كانت الوديعة أصلية أو مخلقة .**

1. **التخلص من القيود على الاستغلال الأقصى للموارد المتاحة فى أنشطة إنتاجية ، وإنتفاء حاجة الدولة للإقتراض أو استجداء المنح والهبات أو استقطاب النقود الأجنبية للإستثمار محلياً ، ذلك لأن الدولة تتمكن من توفير النقود بالقدر اللازم للنمو الإنتاجي دون قيود ، ويتم ذلك على النحو التالى :**

**تعكس دورة النقود كوسيط للتبادل استعمال المنتجين نقوداً لشراء عوامل الإنتاج ، فتشكل دخولاً للمستهلكين ، تستعمل لشراء المنتجات من سلع وخدمات . وما دام توفير النقود يقابله زيادة مماثلة فى الناتج القومي فإن توفيره لا يرتب تضخماً أو انخفاضاً فى قيمة العملة .**

* **توفير النقود لشراء عوامل الإنتاج : يتم توفير ما تحتاجه الدولة من نقود لتمويل المشاريع الإنتاجية التى تنفذها البنوك الاستثمارية بنفس إسلوب إصدار النقود من قبل البنوك ودون أن يتأثر رصيد إجمالى الودائع ، وذلك بقيد القيمة لحساب الجهة المنفذة للمشروع الإنتاجي لدى السلطة النقدية ، مقابل قيد القيمة على حساب البنك لدى السلطة النقدية . بهذا تستبدل السلطة النقدية إصدار النقود بتوفير وسيط للتبادل .**

**تستثمر السلطة النقدية أرصدة الودائع بواسطة البنوك الاستثمارية فى أنشطة إنتاجية ، على أساس المشاركة فى الربح والخسارة ، بهدف تحقيق الاستغلال الأقصى والأمثل للموارد المتاحة وتوفير مصدر مهم لزيادة إيرادات الدولة . ولا يعني استثمار أرصدة الودائع من قبل السلطة النقدية حرمان أصحاب الحسابات من حق إستثمار أموالهم مباشرة وتحمل مخاطر الاستثمار ، إذ يمكن لأي منهم السحب من حسابه وقتما يشاء لصالح الاستثمار الخاص أو الاستثمار من خلال البنوك الاستثمارية ، ولا يؤثر ذلك على رصيد إجمالي الودائع لدى السلطة النقدية لأن النظام النقدي مغلق .**

* **توفير نقود لشراء المنتجات : لا توفر الدولة نقود لشراء المنتجات ، وإنما يوفرها المستهلكون فى جميع القطاعات (الجهاز الحكومي والقطاعين العام والخاص والقطاع المصرفي) من دخولهم ، ويتم ذلك عن طريق شراء المنتجات بالتحويل المصرفي من حساب الجهة المستهلكة إلى الجهة مقدمة السلعة أو الخدمة باستعمال الأدوات المختلفة للسحب من الحسابات المصرفية . كما وتتم تلبية متطلبات النفقات النثرية البسيطة عن طريق شراء المنتجات مقابل نقود ورقية أو بطاقات بلاستيكية مدفوعة مسبقاً تصدرها السلطة النقدية بنفس اسلوب إصدار الشكات السياحية من قبل البنوك حالياً ، بمعنى أن يتم تسليم النقود أو البطاقات لطالبها من الأفراد مقابل خصمها من حسابه المصرفي . لغايات تنشيط الاستهلاك يمكن للسلطة النقدية إصدار بطاقات إئتمانية بدون فائدة .**
* **بدلاً من إقتراض أو استقطاب النقد الأجنبي ، تراقب السلطة النقدية حركة الحسابات الأجنبية وتوجهها لتوفير النقد الأجنبي لإستيراد ما يلزمها من أصول أجنبية و تسديد الدين العام بالعملات الأجنبية . ويتم الصرف على أساس سعر السوق فى يوم تبادل العملات .**

1. **تشكل حسابات الودائع سجلاً كاملاً لمقبوضات ومدفوعات أصحابها فتكون أداة فعالة تمكن الدولة من مكافحة الفساد المالي والتهرب الضريبي والحد من الكسب غير المشروع وتجنب الاختلاسات وسرقة النقود وإجراء التقييم الائتماني .**
2. **تتمكن الدولة من إلغاء الدين العام المحلي الناشيء لمقابلة إصدار النقود حيث تكون قد استدعت النقود للإلغاء ، كما وتتمكن من إلغاء القروض المحلية بقيد قيمتها لحسابات المقرضين ، وكذلك تتمكن من استغلال غطاء العملة في تسديد الدين العام الخارجي أو استثماره في نشاط إنتاجي بدلاً من اكتنازه .**
3. **التخلص من التضخم . يترتب على ثبات قيمة العملة المشتقة من السلعة حفظ حق حاملى النقود نتيجة التخلص من فكر القيمة الحالية والمستقبلية .**

**قد يتخوف البعض من انخفاض سعر صرف العملة نتيجة الخروج عن الفكر الاقتصادي المفروض ، والانخفاض فى بداية التحول إلى النظام النقدي المغلق أمر طبيعي متوقع لأن تغيير الفكر الاقتصادي القائم يتعارض مع مصلحة المستفيدين وهم الأقوى فى هذا العالم ، ولكن ليس المهم أن ينخفض سعر العملة ، إذا كان الدولار يعادل 5 جنيه مصرى بينما يعادل 100 ين ياباني ، فذلك لا يعنى أن الاقتصاد المصري أفضل من الاقتصاد الياباني . المهم أن يكون دخل الفرد ، على الأقل ، كافياً لتغطية تكاليف معيشته ، إذا كان سعر رغيف الخبز دولاراً ولدى الفقير ما يمكنه من شراء احتياجاته منه خير من أن يكون سعره سنتاً وليس لدى الفقير ما يمكنه من شرائه . إن قوة الاقتصاد يتحكم فيها نمو الناتج القومي وكفاية دخل الفرد تتحكم فيها سياسة إعادة توزيع الدخل القومي . ومن جهة أخرى فإن انخفاض أسعار المنتجات بسبب زيادة الناتج القومي بالإضافة إلى الحد من التضخم يزيد حجم الصادرات ويخفض حجم المستوردات مما ينعكس إيجابياً على ميزان المدفوعات وعلى الميزان التجاري ، وسرعان ما يعود سعر سعر صرف العملة للإرتفاع . كما يتحسن سعر الصرف بانخفاض الدين العام .**

***"وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله" (الشورى 42 : 10)***

**دورة النقود فى النظام النقدي المغلق**